

المبسوط

الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم من التابعين والعلماء رحمهم الله اتفقوا على أن من أفعال العباد ما هو مأمور به أو مندوب إليه وذلك عبادة لهم ومنه ما هو منهي عنه وذلك عليهم ومنه ما هو مباح وما كان مباحا فهو غير موصوف بأنه مأمور به أو مندوب إليه أو منهي عنه فعرفنا أن هنا قسما ثالثا ثابتا بطريق الإجماع وليس ذلك للمرء ولا على المرء وما كان هذا بين القسمين الآخرين إلا لحكمة وهي أن يكون مهمل لا يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه لأن ما يكون له فهو مثاب عليه قال الله تعالى ! ! الآية وقال الله تعالى إن أحسنتم لأنفسكم وما يكون عليه فهو معاقب على ذلك قال الله تعالى وإن أسأتم فلها أي فعلها وإذا كان في أفعاله وأقواله ما لا يثاب عليه ولا يعاقب عرفنا أنه مهمل والدليل عليه أن الله تعالى قال ! ! فالتنصيص على نفي المؤاخذه في يمين اللغو يكون تنصيضا على أنه لا يثاب عليه وإذا ثبت بالنص أنه لا يثاب عليه ولا يعاقب عرفنا أنه مهمل وقال الله تعالى ! ! ولا اشكال إنه لا يثاب على ما أخطأ به وقد انتفت المؤاخذه بالنص فعرفنا أنه مهمل وقال رفع عن أمتي ثلاث الخطأ والنسيان الحديث معناه أن الإثم مرفوع عنهم ولا شك أنهم لا يثابون على ذلك فإذا ثبت بهذه النصوص إن ما لا ينال به المرء الثواب ولا يكون معاقبا عليه فإنه يكون مهمل لا يوصف بأنه يكون للمرء أو عليه لأن ماله خاص بما لا ينتفع به في الآخرة وما عليه خاص فيما يضره تجاه الآخرة وفي أفعاله وأقواله ما لا ينفعه ولا يضره في الآخرة فكان ذلك مهمل .

ثم اختلف الفقهاء رحمهم الله أن ما يكون مهمل من الأفعال والأقوال هل يكون مكتوبا على العبد أم لا قال بعضهم أنه لا يكتب عليه لأن الكتابة لا تكون من غير فائدة والفائدة منفعة بذلك في الآخرة أو المعاقبة معه على ذلك فما يكون خارجا عن هذين الوجهين فلا فائدة في كتابته عليه وأكثر الفقهاء رحمهم الله على أن ذلك كله مكتوب عليه قال الله تعالى ! ! الآية إلا أنهم قالوا بعد ما يكتب جميع ذلك عليه يبقى في ديوانه ما فيه جزاء وخير أو شر ويمحى من ديوانه ما هو مهمل وبيانه في قوله تعالى ! ! وفي حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي قال إذا سعد الملك بكتاب العبد فإن كان أوله وآخره حسنة يمحي ما بين ذلك من السيئات وإن لم يكن ذلك في أوله وآخره يبقى جميع ذلك عليه والذين قالوا يمحي المهمل من الكتاب